بهرا الضياء
العدد ٣٦٥ - الأحد ١٣ آب ٢٠٠٦م- ٦٧٥٦ آ
Bahra No. 365 Sun. 13 Aug. 2006

صلاح زينل

متى يصبح البرلمان.. بر أمان؟!

حميد الموسوي - بغداد

لا نظن أن برلماناً عراقياً أو إقليمياً أو عربياً أو حتى عالمياً حظي بما حظي به البرلمان الحالي في دورتيه المؤقتة والدائمة الحالية، سواءا على مستوى الالتفاف الجماهيري والدعم المتواصل من الشرائح المختلفة والحركات والأحزاب والتجمعات السياسية، او على مستوى الحكومة وما تقدمه من رعاية خاصة "مادية ومعنوية" وما توفره للبرلمانين من حرية واسعة وحماية مميزة في ظل هذه الظروف الأمنية المضطربة. ولا نحسب ان مسؤولا، على الأقل في مرحلة ما بعد التغيير، تمتع بأكثر مما يتمتع به عضو البرلمان العراقي من حرية رأي وسعة في بحبوحة العيش.

ومن هنا يأتي حجم المسؤولية التي تقع على هذا البرلمان، وضرورة الإيفاء بالتزامه الشرعي والقانوني والأخلاقي تجاه ناخبيه خاصة ووطنه وشعبه عامة. فالجماهير التي زحفت في عمليتين انتخابيتين فريدتين متحدين المخاطر والصعاب في مواجهة اشرس عصابات الإرهاب واصرت على انتخاب ممثليها ليكونوا صوتها المدافع عن حقوقها والمعبر عن أمانيها وإرادتها. هذه الجماهير تستحق من ممثليها التضحيات الجسام. ومواصلة الليل بالنهار في سبيل تحقيق ما تصبوا اليه من العيش الكريم وإزاحة غبار سني الظلم والاضطهاد والفاقة والعوز.

لكن اللافت، وبعد مضي اكثر من ثلاث سنوات، وانتهاء الدورة البرلمانية الأولى ومباشرة الدورة الثانية بتمثيل اوسع ومشاركة كل الأطياف العراقية، وبتأييد محلي واقليمي وعربي، البرلمان متواضعاً.. وجاءت نشاطاته دون مستوى المرحلة واقل مما توقعته الجماهير المكدودة. فالمتتبع للجلسات البرلمانية خلال الشهور الماضية لا يخرج إلا بتصور مخيب لما يدور في تلك الجلسات، وما يسبقها من تأجيلات، وما يكتنفها من اضطراب، وما يسجل على البرلمانين من كثرة التغيب.. ومقاطعة الجلسات، وهذه الحالة تمر دون حساب او الفات نظر حتى. ناهيك عن نقل الخلافات السياسية الداخلية لم يكن ليغير من الموضوع شيئا. كما ان البرلمان لم يصدر ولم يطالب الحكومة بإصدار تشريع ينصف ضحايا الإرهاب والتهجير القسري أو يضع لهم حلولا تخفف من معاناتهم، ولم يضطلعوا بدور مشهود في عملية المصالحة الوطنية ولم الشمل بما يتناسب وموقع كل عضو ومركزه.

٢- مشكلة تفشي البطالة، لم يتعب البرلمانيون انفسهم في وضع دراسات حالية ولا مستقبلية لإيجاد فرص عمل للعاطلين من افواج الخريجين والملاكات الوسطية والطبقة العاملة، ولم يحاولوا خلق المشاريع الانتاجية والخدمية التي من شأنها استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل اضافة لسد النقص في حاجات معينة ومعالجة اوضاع تسهم في تقديم الخدمات للمواطنين.

٣- تردي الخدمات واستمرار ازمة نقص او فقدان الماء والكهرباء والوقود، ولم يبذل البرلمان جهودا ناهضة لمعالجة اي من الازمات المزمنة انفة الذكر، وظلت التصريحات الواعدة، والوعود المتراكمة زادا يبيت عليه فقراء الوطن ويفطرون على سرابه!.

وعلى المستوى الإقليمي ثانياً:

لم يسجل البرلمان حضوراً مكثفاً في هذا المجال بغية حلحلة المسائل العالقة مع دول الجوار وتحريك الركود الذي اصاب العلاقات الثنائية معها ومعالجة مشاكل الحدود وتدفق الإرهابين عبرها، وكذلك مسألة اعادة هيئاتها الدبلوماسية للعراق.

اما على الصعيد الدولي والعالمي ثالثاً:

فشأنه شأن سابقه، إذ يحتاج هذا المجال الى نشاط محموم وسعي متواصل وجولات مكوكية مثمرة مع برلمانات دول العالم من اجل المساهمة في إعادة إعمار العراق والإيفاء بالتزامات تلك الدول التي تعهدت بها في مؤتمر الدول المانحة وإطفاء الديون السابقة والوقوف مع العراق في مواجهة الهجمات الارهابية الشرسة وإعادة علاقتها الدبلوماسية وإنعاش التبادل التجاري والتشجيع على الاستثمار وغيرها من الأمور التي تسهم في اعادة العراق الى مكانته اللائقة.

ونحن حين نضع هذه الملاحظات البسيطة، لسنا متتبعي عثرات او متسقطي أخطاء ولا نتهم ولا نشكك بإخلاص أحد بقدر ما نذكر.. "وذكر فأن الذكرى تنفع المؤمنين". كما إن حرصنا على سمعة برلمان ساهمنا في اختيار اعضائه يدفعنا للعتب ويحضنا على إسداء النصح كي لا تتكرر تجربة "المجلس الوطني" واعضائه الشطرنجيين، الذين كانوا يعقدون الجلسات تلو الجلسات لمناقشة وضع صورة القائد الضرورة على النقود وأبعاد صورة جدارية القائد وارتفاع تمثال القائد. او يحللون حلقات مسلسل "غاوي ابو البلاوي" !!. وحاشا لبرلمان العراق هذا الشبه... ولا يليق به إلا أن يكون نموذجا وقدوة.

لا نريد للبرلمان أداءً متواضعا،
ولن نقبل منه نشاطا دون مستوى
المرحلة أو أقل مما توقعته الجماهير المكدودة

حرصنا على سمعة برلمان ساهمنا
في اختيار أعضائه يدفعنا للعتب الجارح
ويحضنا على إسداء النصح المر!

هل ستبقى التصريحات الواعدة
والوعود المتراكمة زادا يبيت عليه
فقراء الوطن وعلى سرابه يفطرون؟

دعوة إلى التسامح الأخوي

الحاكم ميخائيل شمشون *

إطلعت قبل أيام على البيان الصادر عن المؤتمر الرابع للحركة الديمقراطية الآشورية المنعقد في بغداد للفترة من ٢٩ حزيران لغاية ٢ تموز ٢٠٠٦ المنشور في جريدة بهرا "العدد ٣٦٠ في ٢٠٠٦/٧/٩". وتضمن البيان المذكور على الصعيد القومي: "وتوقف المؤتمرون عند مقررات المؤتمر القومي الكلداني السرياني الآشوري المنعقد في بغداد ٢٠٠٣ حيث أجمع المؤتمر على أعطاء الأولية لوحدة شعبنا بتسمياته المختلفة، الكلدانية، السريانية، الآشورية وغيرها.. وقد قد اتخذ المؤتمر قرارا بإطلاق دعوة للحوار مع مختلف فصائلنا القومية من اجل التوافق على ما يجمعنا ووضع اليات عمل أكثر نضجا لخدمة قضايانا الستراتيجية والتصدي لمحاولات التدخل من خارج البيت القومي التي تضر بمصالح شعبنا.. انتهى الاقتباس".

اما بعد: فللحقيقة والتاريخ يجب أن نقول إننا كنا نأمل بل كنا نطمح ونتوقع ان تصدر هكذا قرارات عن المؤتمر الرابع للحركة الديمقراطية الآشورية، وهي نابعة عن الشعور العالي بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها في هذا الظرف العصيب الذي تمر به أمتنا.. حيث تنكر الجميع لها كما تنكر التلاميذ للمسيح على جبل الزيتون. إذن استطاعت الحركة بعد تقييم دقيق لمسيرتها تشخيص اخطائها والإقرار بها على الملأ.. فمن يعمل يخطأ ومن لا يعمل لا يخطأ والعبرة هي في تشخيص الخطأ والإقرار به "الإقرار بالخطأ فضيلة"، ومن ثم العمل على تلافيه.. وهذا ما اقدمت عليه الحركة. ونحن هنا لسنا بصدد تقييم الحركة كحزب وإن كان لها الفضل في إيقاظ الشعور القومي لدى الكثير من أبنا أمتنا.. إذ كنا الى الأمس القريب نعتبر انفسنا مسيحيين فقط، وكلمة القومية كانت غائبة عن حياتنا وأفكارنا.. بل كنا نعتقد أن ذلك الأمر لا يهمنا، إنما يهم عددا من الأشخاص كانوا يمارسون الكفاح المسلح في جبال وطننا الغالي في حينها.

ونعود ونقول بما أن للحركة الديمقراطية الآشورية حضورا لا يستهان به في المجال القومي والوطني.. فمن هذا المنطلق يحق لنا التطرق الى أخطائها وإلفات نظرها الى تلك الأخطاء، لأن الأضرار الناجمة عنها تمس جميع أبناء الأمة. ولرب سائل يسأل: لماذا التطرق الى الحركة الديمقراطية الآشورية في هذا المجال؟، نقول: الحركة التي تأسست عام ١٩٧٩ نزلت الى الساحة السياسية بعد انتفاضة آذار المجيدة وبصورة علنية، في الوقت الذي كانت الساحة خالية من فصائل قومية أخرى، واستطاعت الحركة من خلال عملها الدؤوب ان تفرض نفسها في كل المجالات.. وذلك واضح من خلال فوزها في الانتخابات البرلمانية وتمثيلها لشعبنا في حكومة الإقليم أو الحكومة المركزية. وهكذا.. يتراءى لنا أن الحركة قد أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن حقوق وأماني أمتنا المشروعة وخاصة بعد انتفاضة آذار، ولما كانت قد عملت الكثير في سبيل تحقيق ذلك فلا بد أنها قد أخطأت أيضا كثيرا لأن الذي يعمل هو الذي يخطأ والذي لا يعمل لا يخطأ، كما سبق القول، وطبيعي أن أخطاء الحركة لم تكن بالانحراف عن مبادئها والمساومة عليها، لا سمح الله، وانما كانت تكمن في عدم توفيقها في بعض الأحيان في اختيار الآليات المستخدمة من قبلها لتحقيق طموحات الأمة، وعليها الآن ان تطرح الخلافات جانبا مهما كان حجمها ونوعها وأن تمد يديها بنية صافية وقلب مفتوح الى أبنائها الذين تركوا صفوفها في أوقات سابقة لأسباب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وبنفس القوة تمد يديها أيضا الى الفصائل القومية التي تعمل داخل الوطن أو خارجه وذلك لكي نعمل سوية للوصول الى تطلعات وأماني أمتنا المشروعة.

وأن تتم هذه المصالحة بشرط عدم ارتكاب أية جهة أشخاصا أو احزابا أخطاء قاتلة بحق الأمة أو ما درج عليه في المصطلح القانوني "الخيانة العظمى"، وهذا الخطأ لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه بأي حال من الأحوال.. وكذلك علينا وقبل الدخول في أي حوار أخوي أن نكون مؤمنين إيمانا مطلقا بوحدة أمتنا وبتسمياتها المختلفة. وهذه المصالحة يجب أن تبدأ فورا من قبل الحركة الديمقراطية الآشورية لإثبات مصداقيتها وخاصة أمام الذين يشكون في مواقفها ونواياها، ولكي تقرن القول بالفعل فعليها أولا تشكيل لجان او تهيئة قنوات اتصال مباشرة وأن تخطو خطوة واضحة ومهمة في هذا المجال.. ولكن يجب على الأطراف الأخرى أن تستغل هي الأخرى الخطوات المتجهة نحوها وان تخطو هي الأخرى خطوة الى الأمام.. إذ أن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، والتواضع والغفران للغير.. والتسامح والتصالح ليس بضعف وإنما ينبع من الأخلاق الفاضلة وهو تعبير واضح عن الإيمان بالمباديء السامية التي يدعو اليها كل واحد منا خاصة إذا كان ذلك بين أبناء العائلة الواحدة، فإذا كان الآخرون ومن أديان وقوميات مختلفة يدعون الى التصالح والتسامح ونسيان الماضي من أجل المصلحة العامة.. فحري بنا إذن أن ندعو الى ذلك كوننا نؤمن بمباديء ديانتنا المسيحية السامية التي كانت أمتنا من أول الامم التي اهتدت اليها، ودعونا نسمع الى بعض أقوال سيدنا ومخلصنا يسوع المسيح بصدد التسامح الأخوي والغفران للغير: (سمعتم انه قيل لابائكم، لا تقتل، فمن يقتل يستوجب حكم القاضي. أما أنا فأقول لكم: من غضب على أخيه استوجب حكم القاضي. "متى ٥: ٢١-٢٣")، و(إذا كنت تقدم قربانك الى المذبح وتذكرت هناك أن لأخيك شيئا عليك، فاترك قربانك عند المذبح هناك، واذهب أولا وصالح أخاك، ثم تعال وقدم قربانك. "متى ٥: ٢٣-٢٥")، و(إذا خطأ أخوك اليك فاذهب اليه وعاتبه بينك وبينه، فإذا سمع لك تكون ربحت اخاك، وإذا رفض أن يسمع لك، فخذ معك رجلا او رجلين، حتى تثبت كل شيء بشهادة شاهدين او ثلاثة. "متى ١٨: ١٥-١٧")، و(فدنا بطرس وقال ليسوع: يا سيد، كم مرة يخطأ اليّ اخي وأغفر له؟ أسبع مرات؟، فأجابه يسوع: لا سبع مرات، بل سبعين مرة سبع مرات. "متى ١٨: ٢١-٢٣")، ويقول له المجد: (وما قولكم.. إن كان لرجل مائة خروف وضل واحد منها، ألا يترك التسعة والتسعين في الجبال ويبحث عن الخروف الضال؟.. واذا وجده ألا يفرح به؟ الحق اقول لكم: إنه يفرح به أكثر من فرحه بالتسعة والتسعين التي ما ضلت. "متى ١٨: ١٢-١٤")، وكم كان فرح ذلك الأب عند عودة ابنه الضال اليه، فأشفق عليه وأسرع اليه يعانقه ويقبله.. لأن ابنه كان ميتا فعاش، وكان ضالا فوجده. "لوقا ١٥: ١١-٣١").

أيها الأخوة: لما كنا جميعا أخوة وأعضاء في كنيسة المسيح.. فإذا كنا مسيحيين حقا فلا بد لنا الانصياع الى ما يقوله ربنا ومخلصنا وأن نجعل من امثاله هذه سراجا ينير لنا الطريق في ظلام الليل الدامس.

فلنتحد وننسى خلافات الماضي وننظر الى المستقبل، فمستقبلنا لا يمكن أن يكون زاهرا إلا بوقوتنا.. وقوتنا هي في اتحادنا.. ولنأخذ أمثلة من بعض المكونات الأخرى لشعبنا العراقي والتي كانت أحزابها مختلفة مع بعض بل ومتصارعة أحيانا فيما بينها، لكنها عندما وجدت أن هذه الفرقة ستفقدها الكثير من القوة والحقوق والمزايا عمدت إلى توحيد صفوفها ودخلت العملية السياسية وهي موحدة فحصلت على ما كانت تصبو إليه من حقوق ومواقع ومكانة في العراق الجديد.

أما نحن.. فإن الوضع تغير وتبدل تماما فأصبحنا نسمى "مسيحيون أو كردستانيون" والفضل يعود طبعا للجهات التي سعت الى ذلك ليلا ونهارا، انها لم تعتقد ولم تفكر لحظة واحدة بأن الآخرين ينظرون إلينا نظرة واحدة سواء كنا كلدانا او اشوريين او سريانا او غيرهم.. ولكن ما حصل حصل وعلينا الاستفادة من أخطاء الماضي واستخلاص العبر منها لصنع مستقبل زاهر ومرموق لأمتنا التي تستحق ان تستعيد مكانتها ضمن الأمم الأخرى التي سبقتهم بقرون طويلة في الوجود والتي منها أخذت الكثير. وإنني من خلال قراءاتي اطلعت على كتابات مشرفة في هذا المجال بقلم اشخاص غيورين على مصالح الأمة المشروعة.. فهناك كتابات الأستاذ جميل روفائيل وأبرم شبيرا وسعدي المالح كلها تصب في هذا المجرى، وغيرهم كثيرون أدعوهم جميعا الى دعم هذه الدعوة للتسامح الأخوي بإمكانياتهم المتاحة من خلال أقلامهم الشريفة.. فالكل يعمل من موقعه في هذا الاتجاه.

وإنه لأمر جيد ما نسمعه من خلال بعض وسائل الإعلام مؤخرا والمحسوبة على الإعلام القومي استخدامها للتسمية الموحدة في خطابها الإعلامي، ونحن هنا لسنا بصدد الخوض في خلفيات تلك الوسائل ونواياها الحقيقية إذ الذي يهمنا هو أنها تدعو الى الوحدة القومية سواء كان ذلك بإيمان مطلق من قبلها بوحدة هذه الأمة أو كان موقفها هذا ردود أفعال لما يحدث الآن في الساحة القومية في هذا المجال، فالمهم أن تصب جهودها في النهاية في الجهد القومي العام.. ولكن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان كما يقول الرب، إذ أن هذا الموقف وان كان جيدا كما قلنا، يجب أن تتبعه مواقف اخرى.. إذ ما الفائدة من ترديد هذه التسميات محليا ولأغراض معينة من دون ان يكون لها محل في الدستور العراقي.. والذي هو الوثيقة التي تضمن الحقوق وتعرف الآخرين بها. فعلينا اذن ان نوجه اعلامنا لكي يكون وسيلة ضغط.. يمكن الاعتماد عليها من قبل ممثلي امتنا في مجلس النواب لكي يطالبوا وبكل جرأة بإدخال تلك التسمية وتثبيتها في الدستور الدائم.. إذا كنا حقيقة مؤمنين بهذه التسمية فليطل أحد من خلال شاشاتنا تلك ويدعو صراحة أبناء الأمة الى ضرورة إيصال هذه الصيحات الى قبة مجلس النواب.. عندئذ لقطع الشك باليقين.. لأننا شاهدنا بأم أعيننا توقيع بعض الأشخاص والجهات مثبت على وثيقة مقدمة الى الجمعية الوطنية السابقة كانت تدعو إلى إدراج التسمية الموحدة في الدستور.. ولكن في نفس الوقت سمعت من أحد الأشخاص، وطبعا لم يكن من أبناء أمتنا، قال ذلك الشخص: "أتعرف الشخص الفلاني الذي وقع على الوثيقة المقدمة من قبل ممثليكم حول التسمية الموحدة، فإنه ومن خلال اجتماع الكتلة التي كان ينتمي اليها، رجا بل ألح على رئيس تلك الكتلة بعدم درج التسمية الموحدة في الدستور".. فأية ازدواجية هذه، وأي موقف مهزوز هذا؟. إذن يجب ان تكون مواقفنا حقيقية ثابتة وغير وقتية وتكتيكية.

كفانا تجريحا وشتما بعضا للبعض الآخر.. كفانا.. انظروا، وكما اكدنا ذلك سابقا.. الآخرون وصلوا الى قمة ما كانوا يطمحون اليه او كانوا يحلمون به.. ونحن لا زلنا بوسائل اعلامنا بهذه "الترهات" التي لا تخدم قضيتنا لا من قريب ولا من بعيد.. فليبادر أي طرف من أطراف شعبنا ويبرق إلى الأطراف والفصائل الأخرى معلنا استعداده للدخول في حوار مشترك مع الأطراف القومية المختلفة بغية الوصول الى حلول مشتركة للأمراض التي تنخر في جسد الأمة، وليكن لهذا الطرف او ذلك شرف المبادرة وإن ذلك يسجل له في التاريخ بأحرف من نور ويؤكد مصداقيته في هذا المجال.. وكل طرف لا يمد يده الى التسامح مع اخوته الآخرين.. لا شك سيكون منبوذا من قبل ابناء امته، لأن اقوالنا يجب ان نقرنها بأفعال، ونحن هنا لا نقصد الإساءة الى اي شخص من ابناء الأمة او أي فصيل سياسي، وإنما غايتنا أن نضع امكانيات وخبرات تلك الجهات في خدمة قضيتنا القومية ومصالحها والتي تسمو على المصالحة الشخصية والحزبية الضيقة وكما لا نشك بإخلاص أي فرد وإن اختلفنا معه في الرأي فلكل رأيه.. ورأيه محترم، ولكن الرأي يجب ان يأخذ في الحسبان الظروف الأمنية والسياسية السائدة في العراق، لأن الذي يصطلي في النار ليس كمن هو بعيد عنها.

لأن الاختلاف في وجهات النظر ليس بخيانة وإنما الخيانة هي في وضع يدنا في أيدي لا تنوي الخير لنا ولأمتنا وتحاول طمسها بشتى الوسائل، فإذا كان الآخرون يحاولون تحجيمنا والحيلولة دون الوصول الى الأهداف والحقوق التي نستحقها باعتبارنا من أبناء العراق الأصليين.. نقول: أولئك يعملون ما يعتقدون بأنه في صالح قضيتهم وإن كان على حساب القوميات الأخرى.. ولكن العتب كل العتب على أبناء أمتنا عندما يحاولون "وضع العصي" لعرقلة مسيرتنا القومية، فلننظر إلى تجارب بعض الدول في المنطقة، والتي توحدت فيها الحكومة مع المعارضة لمواجهة التهديدات الخارجية، فلماذا نحن لا نتخذ العبر من هكذا حالات.. مع احتفاظ كل واحد منا بخصوصياته والتي لا تتقاطع مع مصالح أمتنا القومية، فإذا كان الآخرون من أديان وقوميات مختلفة يدعون الى المصالحة والتسامح فحري بنا نحن أبناء ديانة واحدة وقومية واحدة أن ندعو إلى ذلك وبكل عزم واصرار، ونحن ننظر الى كل جهة أشخاصا أو مؤسسات بنفس النظرة، وأن موقفنا يتحدد في ضوء ما تقدمه هذه الجهة أو تلك من إنجازات قومية ولا نأتمر بأوامر أية جهة ومهما كانت، كما يتهمنا بذلك البعض جزافا، "سامحهم الله"، فعندما تلتقي آراء وأفكار هذه الجهة أو تلك مع أفكارنا فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أننا ننتمي الى تلك الجهة.. وإنما تلك الجهة هي التي تنتمي الى أفكارنا وتصوراتنا. وأود أن أبين في سياق كلامنا هذا، بأننا لا ننوي من خلاله المساس بأية جهة أشخاصا او مؤسسات قومية او فصائل سياسية وإن مقالنا هذا لا يدخل ضمن المقالات النقدية.. وانما هو دعوة صارخة الى التسامح والتصالح بين أبناء أمتنا الواحدة.. عليه فإننا لسنا بوضع يمكننا من الرد في حالة التعليق من أية جهة كانت، لأن لا الوقت ولا مجال عملنا يسعفنا في ذلك.. لأن موقف الإنسان ربما يكون مختلفا في حالة كونه غير مرتبط بأية جهة وظيفية او دينية عن موقفه عندما يكون يؤدي مهام رسمية، إذن نحن لسنا بصدد كتابة المقالات وانتظار الرد عليها وهكذا دواليك.. فهذه دعوى من الاعماق.. فهل من مستجيب.. فالتاريخ لا يرحم احدا. آمين.

* عضو المحكمة الاتحادية العليا.